مناوَشات بَريئة

# قضـايا وطَنيّة

## مَقالات على حَوافّ الاقتِصاد

بقلم : الطاهر اعمارة الأدغم

# مَنَاوَشَاتٌ بَرِيئَة

## قَضَايَا وَطَنِيَّة
## مَقَالَاتٌ عَلَى حَوَافِّ الِاقْتِصَاد

بِقَلَم: الطّاهِر اعْمَارَة الْأَدْغَم

عنوان الكتاب :قضـايا وطَنيّة : مَقالات على حَوافّ الاقتِصاد

الطبعة : الأولى 2025

المؤلف : الطاهر اعمارة الأدغم

الحجم : 15x21 Cm

عدد الصفحات : 75

الإيداع القانوني : جانفي 2025

ردمك : 978-9969-574-61-6

التنفيذ الطباعي :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

# إِهْدَاء

إلى الزّميل والصّديق:
محمّد صَافِي
خِرّيج الاقتصاد الذّي دخل معترك الصّحافة وبرع فيها وغاص
في أعماقها ميدانًا وإدارة..

تختلفُ معه.. لكن: تحترمه.. وبشدّة
تناوشتُ معه مرّات ونحن بين ضغوط الغربة والعمل
الصّحفيّ.. لكنّه حافَظَ على قلبه الواسع سَعَة صحراء العِرق
الغربيّ الكبير بالجزائر.. حيث وُلِد وترعرع..
عفويٌّ وبسيطٌ رغم فخامة وبذخ بيئة الغربة التّي عاش فيها
سنوات طويلة.. صَبْرٌ وجِدّ في العمل.. كَرَمٌ وسَخَاءٌ حَاتِمِيّ..

# مُقَدِّمَة

سهلٌ أن نكتب بقسوة على أنفسنا أو على غيرنا.. وسهلٌ أن نتشاءم بأقصى درجات التّشاؤم...!

لكن.. أن نَصِفَ الواقع ونعاني أحزانه، بشكل مباشر، أو عبر القراءة عن الآخرين وآلامهم.. ثمّ نحافظ على جذوة أمل وشعلة تفاؤل وما شابه ذلك.. هذا ما أتمنّى أنّني وُفِّقْتُ فيه من خلال كلمات وعبارات ومقالات هذا الكُتيِّب.

.....

هذه المقالات ظهرت على صفحات جريدة (صوت الأحرار)... والجريدةُ هي الصّوتُ غير المعلن صراحةً لحزب جبهة التّحرير الوطنيّ الحاكم في الجزائر، أو الأكثر تأثيرا في دواليب الحكم منذ الاستقلال عن الاحتلال الفرنسيّ عام 1962.

(صوتُ الأحرار) صوتٌ غير معلن للجبهة، لأنّ الجريدةَ لا تُعَرِّف نفسَها مع عنوانها في الصّفحة الأولى على أنّها (لسانُ حال...)، لكنّ هذا الأمرَ معروفٌ بين جمهور الصّحفيّين والسّياسيّين والمتابِعين.

.....

هذه المقالات، وغيرها من مقالات الزّملاء الكُتّاب، ظهرت في صفحة (اتّجاهات) على مدى أكثر من ستّ سنوات من النّشر الأسبوعيّ المنتظم... في تلك الصّفحة تواترت (خَرْبَشَاتِي)، وكان عنوانُ مقالي الثّابت: (مُنَاوَشَاتٌ بَرِيئَة).

فالشّكرُ، كلّ الشّكر، للسيّد محمّد نذير بِلّقرون، الصّحفيّ والمدير، والى طاقم جريدة (صوت الأحرار)، هذا العنوان المقتبس من النّضال الإعلاميّ خلال سنوات الحركة الوطنيّة والإصلاحيّة التّي سبقت ثورة نوفمبر المجيدة 1954.

.....

مقالي الأسبوعي، أو مناوشاتي، كان مساحة حرّة خاصّة أتناول فيها ما أراه مناسبا.. وهذه المقالاتُ ظهرت بين أعوام 2008 و2013... أيّام الحزب الواحد عمليًّا، وإن كان العنوان البارز هو التّعددية..

والكتابة في تلك السنوات كانت تقتضي الحذر الشّديد، فمساحة المقال حرّة فعلا... لكن: رَحِمَ اللهُ مَنْ عَرَفَ قَدْرَهُ فَلَزِمَ حَدَّه..

كنتُ أعرفُ موقعَ الجريدة ومحيطها وحدودها وبحرها الذّي تتنفّس فيه ومنه... ولهذا كانت الأماني أحيانا هي التّعبير الأسلم والأحكم في تقديري، وكان النّزول إلى المجاملات أو الكلام اللّين الهيّن هو المهرب أو المخرج..

.....

المقال الصّحفيّ يُصنّف ضمن الأنواع الفكريّة أو أنواع الرّأي في تقسيمات فنّيات الكتابة الصّحفية، أو الأجناس الصّحفية، وجميعها يسعى للتّعبير عن الواقع ونقله إلى الجمهور المُتَلَقّي.

والأنواع الفكريّة، أنواع الرّأي، تهدف في الأساس إلى تأطير الجمهور وتوجيهه وغرس القناعات والمواقف والقِيم في ذهنه، ومن هنا تبرز خطورتها وأهميتها، فأرجو أن تكون (خربشاتي) قد حاولت الاقتراب من هذا الهدف.

.....

وخلال محاضراتي للطلاّب في مادّة فنيات التّحرير الصّحفيّ كنتُ أركّز على مقالة الرّأي وأنّها وسط بين الأدب والعلم؛ ففيها شيء من ذاتيّة الأديب وشيء من منهجيّة الباحث..

والذّاتيةُ مهمّةٌ في المقال، لكنّها إن طغت عليه تحوّل إلى أدب وانطباعات وخواطر..

والمنهجيّةُ كذلك، والنّظرةُ العلميّة، إن زادت جرعتها تحوّل المقال إلى مادّة علمية لها أهلها ووسائط نشرها غير الجريدة التّي هي ملتقى جميع الفئات والمستويات، أَيْ: كلّ من اكتسب مبادئ القراءة ولو في مراحلها الأولى.

وعليه: فإنَّ تناولَ كاتبِ المقالِ الصّحفيّ لقضايا تبدو في عمق اختصاص الآخرين؛ هو نوع من التّفاعل والنّقاش حول ما يهمّ القارئ في هذا الشّأن أو ذاك..

.....

وقد يكتب متخصّصٌ في الطّبّ أو الاقتصاد أو التاريخ أو علم النّفس أو العلوم الإسلامية المقالَ الصّحفيَّ في مجاله، لكنّه يبسّطه ليتحوّل إلى مادّة تفيد الجميع، لأنّ لغةَ المقالِ لغةٌ عربيّةٌ فُصْحَى سهلة غير لغة العصر الجاهليّ أو الإسلاميّ أو الأمويّ... أَيْ: فُصْحَى عصر الصّحافة..

.....

هذه المقالات تناولت الشّأن الوطنيّ، وتحديدا مواضيع أو قضايا تدور حول الاقتصاد والاستيراد والمعيشة والسّياحة... إنّها دندنة حول هذه القضايا..

لكن: على الحوافّ أو الهوامش كما يعبّر العنوان عن ذلك.. أي: تعليقات وتساؤلات وأمنيات، وزفرات أيضا.

والمقال مساحة حرّة للكاتب.. حيث التّعليق والتّوجيه والنّقد والاطراء... وباختصار: كلّ ما يقدّر صاحبُ المقال أنّه ضمن دائرة اهتمام الجمهور المُخَاطَب.

.....

ومرّة أخرى أعود فأقول:

كتاباتي حافظتْ على طابع الأمل والتّفاؤل، فهو النّافذة الوحيدة الميسّرة، تقريبا، خلال تلك السّنوات وعالَم الفساد العارم...

والتّفاؤل: أن ترى بَصِيصَ أَمَلٍ هناك في آخر النّفق.. وقد لا تراه أصلا..

وقد تفاءلنا كثيرا والحمد لله.. فهناك مؤشّرات تغيّير نحو الأفضل، وإن كان حَذِرًا وبطيئا بعض الشّيء..

نعم هناك مبشّرات.. والأجمل على طريق الوصول...

ولا بدّ من التّفاؤل والدّعوة إليه، لأنّ لوبيّات الفساد والاستبداد، سواء الاستبداد النّاعم أو الخشن، تحاربُ الشّعوب، وحتّى النّخب من هذه الزّاوية؛ فإذا عمّ اليأس والقنوط رَكَنَتِ الشّعوبُ إلى واقعها المرير ورضيت به، ومن ثمّ تدمنُ العجزَ حتّى عن سلوكيّات إيجابيّة بسيطة قد لا تتجاوز عتبة المنزل أو محيط العمل الصّغير وما قارب ذلك، فضلا عن المشاركة في النّشاطات الحزبيّة والنّقابيّة والجَمْعَوِيّة والخروج بقوّة في المواعيد الانتخابيّة.

**الطاهر بن اعمارة الأدغم**
**وادي سُوف، الجنوب الجزائريّ**
**24 فيفري 2025 م / 25 شعبان 1446 هـ**

# تَسْوِيقٌ مَجَّانِيّ

مرّات محدودة هي التّي سافرتُ فيها جوّا داخل الوطن، وكان تنقّلي بين بيتي ومطار العاصمة عبر سيّارتي، أو سيّارة أحد الأصدقاء، أو سيّارات الأجرة، وفي آخر مرّة نزلتُ فيها بمطارنا الدّاخليّ الجديد قرّرتُ الانتقال عبر الحافلات العامّة التّي تتحرّكُ نحو وسط العاصمة.

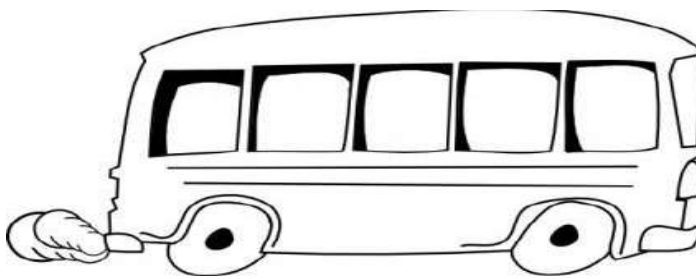

كنتُ على يقين تام أنّ الرّداءة المتفشّية لن تصل، إلا بِنِسَبٍ قليلة، إلى أماكن حسّاسة مثل المطارات، وكنتُ أُمَنّي النّفس برحلة مريحة وسريعة نحو العاصمة، لكنّ الرّياح لا تجري دائما بما تشتهي السّفن، بل إنّ الرياح في عالمنا الثّالث تتحرّك في الغالب في اتّجاه لا يخدم سفن المواطنين..!!

المفاجأة الأولى كانت شكل الحافلة ومقاعدها ونظافتها، فهي أكثر تواضعًا من بعض حافلات القرى والأحياء المهمّشة ذات الطّرقات الضيّقة المزدهرة بكلّ أنواع الحُفَر والمطبّات العشوائيّة والغبار.

كان بحوزتي حقيبة واحدة فوضعتها على ركبتيّ حتّى لا أشغل المكان الذّي بجانبي، أمّا الرّاكب الذّي جاء بعدي مباشرة فكان نصيبه الزّجر من صاحب الحافلة المتجهّم الوجه، فقد أدخل الرّجلُ معه أكثر من حقيبة ووضعها بطريقة غير مرضيّة بالنّسبة للسّائق، وتشابك الرّجلان باللّسان حتّى سلّم الرّاكبُ أمره للسّائق، فبادر هذا برصّ الحقائب بطريقة توفّر له مساحة أخرى، مُنْهِيًا الجدال بالتّأكيد على أنّ حافلته لا تحتوي على صندوق خلفيّ أو جانبيّ للحقائب، وهو عذر أقبح من ذنب، فإذا لم يكن لحافلة المطار هذه الخاصيّة، فأين تكون إذن..؟؟

انتظرنا لمدّة تقاربُ النّصف ساعة، لنتفاجأ بعد ذلك أنّ السّائق وحيد فريد، فهو دون مساعد أو محصّل، وهكذا بدأ بتثاقل واضح في تحصيل الأجرة، حتّى يضمن وصول ركّاب جدد يملأ بهم الممرّ الضّيق أصلا..!!

أحدُ الرّكاب دفع إلى السّائق ورقةً ماليةً كبيرةً، فأعاد له الفَكّة (الصّرف)، ولمّا تكرّر الأمرُ من راكبٍ آخر تأفّف صاحبنا قليلا، أمّا عندما رأى راكبًا ثالثًا يلوّح له بورقة من فئة الألف دينار؛ فقد نفذ صبره، وصرخ: ليس عندي صرف، لماذا لا تحضرون معكم المبلغ المحدّد بالتّمام، لماذا أُطَالَبُ أنا بتوفير الصّرف..؟!

وامتلأت الحافلة أخيرا وتحرّك السّائق الأشيب، وحمدنا الله على سلامة الانطلاق فهي خطوة حاسمة في رحلتنا تلك، وخرجنا من محيط المطار، ووقفنا في أوّل محطة قبل دخول الطّريق السّريع، وهناك تخاصم السّائقُ مع صاحب الألف دينار، وبكلمات أشدّ عنفًا، ومع ذلك لم يتردّد في حمل ركّاب إضافيّين ليزيد بهم ازدحام حافلة المطار المحترمة، وحمدتُ الله أنّ رحلتنا الميمونة خالية من أيّ شقيق عربيّ أو زائر أجنبيّ.

كلّما اقتربنا من العاصمة زاد الازدحام في الطّريق السّريع، وزاد حنق الرّجل ونظراته غير الودّية التّي يطلّ بها علينا من خلال المرآة العاكسة، أو تلك التّي يرمق بها سيّارة أو حافلة مجاورة

تجاوزها أو تجاوزته، وبلغ السّيل الزّبى عندما كنّا قرب البريد المركزيّ حيث شَتَمَ سائقُنا أحدَ السّائقين باسم أحد الحيوانات الأليفة المعروفة في بلادنا، وأزعجتني تلك الشّتيمة وأسلوبها الحادّ، لكنّني حمدتُ الله مرّة ثانيّة، فكلّ رفاق الرّحلة مناّ وفينا.

توقفت الحافلة "المباركة" في محطّتها النّهائية مقابل مجلس الأمّة، ومن هناك مشيتُ الهُوَيْنَا باتجاه ساحة الشّهداء، وعبر منظر البحر الجميل والسّفن الرّاسية والأفق البعيد جاهدتُ لطرد كلّ أكوام الإحباط والتّشاؤم، والتزوّد من جديد بروح الأمل والتّفاؤل، وحاولتُ إقناع نفسي بأنّ سوء الحظّ هو الذّي قادني إلى هذه الحافلة في هذا الوقت وهذا اليوم، وقلتُ في نفسي أيضا إنّ هذه الحافلة هي الاستثناء الذّي يؤكّدُ القاعدةَ ولا ينفيها، فكلّ حافلات المطار أكثر من ممتازة، وذلك السّائق طيّب متعاون لكنّه تعرّض اليوم ربّما، ولسوء حظّي، للصّفع أو الزّجر على الأقلّ من زوجته، ولعلّ الحافلة دخلت عن طريق الخطأ خطّ المطار أو أنّها عوّضتْ حافلةً أخرى في هذا اليوم وربّما هذا الصّباح فقط، وأنّ السّائق لا يعمل دون محصّل ويتحرّك في المواعيد المحدّدة لكنّ مساعده مَرِضَ أو تأخّر لِعُذْر قاهر هذا اليوم، وتمنّيتُ أكثر أن يكون وضع المطار الدّوليّ وحافلات النّقل منه وإليه في أحسن حالاتها وأفضل زينتها، حتّى لا يكون الحديث عن السّياحة والاستثمار

وصورة الجزائر الخارجيّة مجرّد خُطَب تزدحمُ بالصّور البيانيّة الجميلة.

هذه الرّحلة المباركة ذكّرتني بقصّة سفر أحد الزّملاء حيث كانت وجهته دولة عربية رفقة عدد معتبر من أشبال الكشّافة.. وقد اتّجه الزّميلُ نحو خطوطنا الجويّة الوطنيّة، وحاول الحصولَ على أسعار مناسبة لأعمار فريقه الكشفيّ وطبيعة الرّحلة، ولم يبخل عليه ممثّل خطوطنا بالرّفض القاطع لأيّ تعاون حيث أغلق في وجهه جميع أبواب التّسهيلات، فما كان من الزّميل إلّا أن يمّم وجهه صوب خطوط دولة جارة لنا، وهناك وجد الاستقبال والتّسهيلات وتخفيضات حسب الفئة العمريّة التّي ينتمي إليها الأشبال، وحصل على تذكرتين مجّانيتين من مجموع التّذاكر، ونزل الأشبال في فندق على حساب الشّركة الجويّة في عاصمة تلك الدولة، وتفاعل مديرُ الفندق مع الفريق وأكرم عناصر الكشّافة بجولة مجّانية في أحياء ومعالم المدينة، لينطلقوا في صباح اليوم التّالي فرحين مسرورين بفضل كرم الضّيافة وحسن المعاملة.

كان الزّميلُ يتحدّث بانفعال يَشِي بإعجاب بالغ بخدمات تلك الخطوط وكرم تلك البلاد، وعندما أكمل بادره أحدُنا: كم مرّة تحدّثتَ بهذه القصّة، وقدّمتَ دعايةً مجّانيةً لتلك الخطوط ولمستوى الخدمات السّياحية في ذلك البلد؟، فقال: مرّات لا تكاد تحصى..

والسّؤال البريء الذّي يطرح نفسه هنا: كم عدد المُسَوِّقين المجّانيّين لخطوطنا الوطنيّة، ولمَرَافقنا السّياحية العموميّة..؟؟؟

أتمنّى أن يكون العدد معتبرا.. ومع أنّ الواقع عكس ذلك فليس لنا إلا التمسّك بها والعضّ عليها بالنّواجذ حتّى تنجلي الغمّة وتعود العافيّة إلى الأمّة.

2008-05-29

# بِلَادُنَا لَيْسَتْ لِلْبَيْع

تَحَدَّثْ واضْحَكْ وتَسَامَرْ مع الطّرف الآخر دون حدود أو قيود كلّ مساء وحتّى الصّباح.. اهْجر النّوم فالكلام في الجّوال مجّانا، استغلّ جميع الفرص واقتنص كلّ الخدمات والمزايا التّي تقدّمها هذه الشّبكة الهاتفيّة أو تلك، ماذا وراءك وما الذّي يمنعك من تحويل اللّيل إلى نهار مضيء والنّهار إلى ليل مظلم..؟؟

ومقاول صغير يحدّثني عن ردّ فعل عامل شابّ رآه خاملا متكاسلا، فَنَهَرَهُ لينشط فردّ عليه: لا ترفع صوتك عليّ.. أنا لستُ مضطرا للعمل، أختي تعيل الأسرة.. فقط أريد أن أوفّر بعض المال لأهاجر من هذه البلاد..!!!

ومشهد آخر يتكرّر أمامنا جميعا:

شبابٌ طوالُ القامة، عظامُ الأجسام، مفتولو العضلات يمدّون أيديهم لأصحاب السّيارات لقاء حراسة يفرضونها فرضًا حول الأسواق والمؤسّسات العامّة والخاصّة، وهي مهمّة، لو كانت مُلحّة، لا تناسب إلا شيخًا تجاوز السّبعين ومن في حكمه صحيًّا وبدنيًّا، أمّا الشّباب فالأصل فيهم تلك الهمّة العالية التّي تجعلهم يرفضون مجرّد التّفكير في مثل هذه الوظائف، إن جاز لنا أن نطلق عليها هذه التّسمية.

والشّباب في بلادنا يشكّل رقمًا هائلا ونسبةً عاليّةً من عدد السّكان، ونسبة معتبرة من هذه النّسبة تعاني البطالة وتقف في طوابير انتظار الوظيفة..

ولا عيب في الانتظار والتّطلّع، لكنّ المشكلة أنّ الكثيرين لا يخطبون ودّ أيّ وظيفة، بل ترنوا عيونهم إلى السّهلة المريحة و"العفيفة النّظيفة".

هذه أحوالنا المأساوية في الجزائر، وفي مقابلها تقف معطياتنا الأوّلية الإيجابية من مساحة ومال وثروات رهن إشارتنا، وفي حاجة فقط إلى استثمار وحركة لتتحوّل إلى نتائج مبهرة..

نعم قد ننبهرُ بها قبل غيرنا، لأنّنا "إذا فعلنا كلّ الأشياء التّي نستطيع القيام بها، فسوف نشعر بالذّهول التّام من أنفسنا" على حدّ تعبير توماس أديسون ذلك العالِمُ الذّي أضاء العالَمَ.

لنترك الحديث عن الجزائر الآن وننتقل إلى خارج الحدود، وتحديدا نحو ما يدور في أروقة الأمم المتّحدة ومنظّمتها للأغذية والزّراعة المعروفة اختصارا بـ "الفاو"، والضّجّة التّي أثارتها مؤخّرا، ووفود العالم والعشرات من زعمائه ورؤسائه الذّين استحثّتهم و"استثارت نخوتهم"، فحضورا إلى رُومَا في قمّة عالمية بامتياز تخصّصت في مناقشة أزمة الارتفاع المتزايد لأسعار الغذاء.

حديث طويل وجدل لا يكاد ينتهي واتهامات متبادلة حول مسألة الوقود الحيويّ، وخبراء يلقون اللّوم في أزمة الغلاء، جزئيا، على استخدام أغذية كالذرة وزيت النّخيل والسّكر لإنتاج الوقود الحيويّ، وحديث أيضا عن أنّ الولايات المتحدة الأمريكية والاتّحاد الأوروبيّ يروّجان لاستخدام الوقود الحيويّ كبدائل لتقليل الاعتماد على النّفط الذّي تزايدت أسعاره بشكل لا يُوحي بعودة قريبة إلى سابق عهده أو قريب من ذلك.

"الفاو" قدّرتْ أنّ هناك سبعًا وثلاثين دولة في حاجة إلى مساعدات غذائية عاجلة، وأنّ أكثر من ثمانمائة وخمسين مليون إنسان يعانون من الجوع في هذا العالم، وتحدّثتْ وما زالت تتحدّث عن نسب الزّيادة في الأسعار التّي وصلت في بعض المواد الأساسية إلى أكثر من خمسين في المائة خلال النّصف الأول من عامنا الجاري.

ومع أنّ هذه "الفاو" لم تتوقّف عن البكاء والنّواح على مئات الملايين الذّين سيقتلهم الجوع، حسب تقديراتها ودراساتها، فإنّ القاصي والدّاني يعلم أنّها جزء من منظّمة يسيطر عليها الأقوياء ويوجّهون جميع سياساتها وبرامجها نحو الجهة التّي تخدم مصالحهم، وقد "شهد شاهد من أهلها" حيث انتقدت سكرتيرة الدّولة الفرنسية لحقوق الإنسان منذ فترة قصيرة هذه "الفاو" مع "شقيقها" برنامج الغذاء العالميّ، لأنّهما، حسب الوزيرة، يوظّفان عددا كبيرا من النّاس، وينفقان ميزانية كبيرة للتّشغيل، والنّتيجة المنطقية: ميزانية أقلّ في مجال الاستثمار.

وهذا النّوع من الغمز واللّمز يطال باقي مؤسّسات الأمم المتّحدة، حيث الإنفاق العالي على الشّكليات ورواتب الموظفين وتسهيلات إقامتهم وسفرهم وامتيازاتهم اللامتناهية، إضافة إلى

ميزانيات الإعلام والدّعاية والتّرويج لبرامج ومشاريع وخدمات متواضعة جدا في كثير من الحالات.

ويطول الحديث وتتشعّب الاتهامات حول المنظمات الدولية والدول العظمي التي تدعمها وتهيمن عليها، وحسبنا في هذا الشّأن أن نذكّر أنفسنا بتلك الدّولة العظمى التّي كانت ترمى القمح في البحر خلال عقود ماضية لكي تحافظ على أسعاره عالميا؛ لندرك هشاشة القواعد الأخلاقيّة التّي يبني عليها "الكبار" تعاملاتهم مع "الصّغار"..؟!

فالبقاء للأصلح والأقوى عندهم، وهم الأصلح طبعا والأَوْلى بالحياة، كما يعتقدون، وزادتهم القوّة "حجّة وقوّة منطق"، حيث لا حجّة للضّعيف في عالم اليوم.

وعودة إلى حدودنا وربوع وطننا وشبابنا من جديد لنقول بأنّ في وسعنا صمّ آذاننا، ولو نسبيا، عن كلّ ذلك الصّخب والضّجيج الذّي دار في رُومَا أو ما يصدر عن هذه "الفاو"، لنلتفت بعد ذلك إلى أنفسنا ومقدّراتنا الذّاتية، ونتحرّك نحو تغيّير إيجابيّ للمنظومة الأخلاقيّة والفكريّة والنّفسيّة التّي تحكم كثيرا من تصرّفات شبابنا والقوّة العاملة الضّاربة في مجتمعنا. وبعد ذلك سنرى النّتائج المبهرة، وسنستغني عن تلك المنّظمات وأفكارها ونصائحها الملغّمة في كثير من الأحيان.

سيحدثُ كلّ ذلك عندما نضبطُ علاقاتنا بأقطاب العولمة المتوحّشة ونوقفهم عند حدودهم بتقوية جبهتنا الدّاخلية، وعندما "نأكل ممّا نزرع، ونلبس ممّا نصنع"، ونقول لِغَمَام القحط والجوع والجفاف غَادِرْ سماءنا فمكانك ليس بيننا، ونقول لجميع السّماسرة المحليّين والعالَميّين: كفاكم تهريجًا، فبلادنا بخير وليست معروضة للبيع.

**2008-06-05**

# سَرَطَانُ الاسْتِيرَاد

مررتُ بورشة بِنَاءٍ قريبة من بيتي لأُسَلِّم على البَنَّاء الذّي تجمعني به علاقة طيّبة.. أشار البنّاءُ بعد مجاملات السّلام والكلام إلى أحد عمّاله وقال: هل ترى ذلك الذّي يحفر الأساس..؟ إنّه خيّاط ماهر لكنّه اضطرّ لغلق دكّانه والالتحاق بنا.. مضيفًا: الخياطةُ لم تعد بتلك المكانة السّابقة بعد أن صار ما يأتينا من الخارج أسهل تناولا وأزهد أسعارًا.

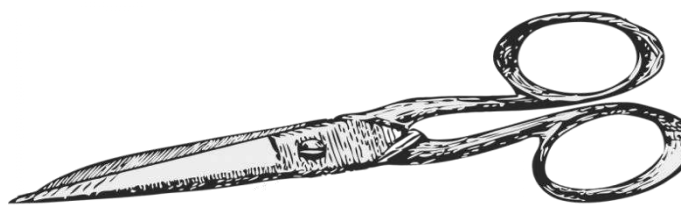

أحدُ أصدقائي، وهو طبيب وأديب في الوقت ذاته، قال لي مرّة وبمرارة: لقد تغيّرت الموازينُ بشكل كبير، فعندما تقول لبعض النّاس هذا فلان الطّبيب، قد لا يلتفتون إليه البتّة، مع أنّه سَلَخَ من عمره سبع سنوات أو أكثر في دراسة الطّبّ بكلّ تعقيداته، وأجهد نفسه في المختبرات والمستشفيات حتّى صار من الذّين يملكون أسباب الشّفاء والصّحة والعافية، لأنّ الشّفاء من عند الله..

لكن، يواصل الصّديق الطّبيب، جرّبْ أن تقول أمام ذلك الصّنف من النّاس: هذا "أمبرتاتير" (مُسْتَوْرِد)، فحينها ستشرئبّ الأعناقُ وتُحبس الأنفاسُ وتتطلّعُ العيونُ بِشَغَفٍ إلى هذا الوجه "الأمبرتاتوري" الجميل.. مع التأكيد طبعا على احترام جميع الشّرفاء الذّين ينشطون في مجال الاستيراد ويحرصون على مصلحة الوطن والمواطن ويحرّمون على أنفسهم الخوض في مستنقعات تجارية تضرب الاقتصاد الوطنيّ في الصّميم.

كلّ هذا الكلام أَسُوقُه بين يدي قرار الحكومة الجزائرية الأخير بمنع القروض الاستهلاكية، وحصر القروض التي تمنحها البنوك والمؤسّسات المالية العاملة في الجزائر على القروض العقّارية فقط، والهدف من هذا الإجراء، حسب الحكومة، هو دعم قطاع السّكن ودفع شركات صناعة السّيارات إلى الاستثمار محليا.

القرار رَأَى فيه أصحابُ الشّأن، وتحديدا وكالات بيع السّيارات، مفاجئًا، وأنّه سيؤثّر سلبًا على نشاطهم، الذّي تضرّر قبل ذلك بسبب الضّريبة التّي تمّ إقرارها السّنة الماضية على السّيارات الجديدة.

خبراءُ اقتصاديون يرون أنّ من حقّ الحكومة إعادة النّظر في سياسة القروض وعمل البنوك في السّاحة المالية، ولكن المشكل الحقيقيّ في الجزائر هو غياب إنتاج وطنيّ في الكثير من القطاعات الحقيقيّة، وبالتّالي، فإنّ الأولوية، حسب هؤلاء، هي لدعم الإنتاج الوطنيّ قبل إقرار شيء من هذا القبيل.

صنفٌ آخر من المهتمّين رَأَى في قرار الحكومة ما يمكن تسميته بـ "الْهَرْطَقَة الاقتصادية" فهذا الأمر ليس من صلاحيات الحكومة على الإطلاق، كما كتب أحدهم، لأنّه "علاقة تجاريّة بحتة تخضع لمنطق المنفعة المتبادلة، بين مستهلك باحث عن حلّ مشكلة أو مشكلات تواجهه، وبين مؤسّسات مصرفيّة تبحثُ عن الرّبح عن طريق الفوائد المترتّبة عن القروض التّي تمنحها لهؤلاء المستهلِكين".

مدافعون عن القرار، أو مبرّرون له، نظروا إليه من زاوية حماية الاقتصاد الوطنيّ، فقد كشفت تقاريرُ سابقةٌ لبنك الجزائر أنّ اللّجوء إلى القروض الاستهلاكية في البلاد كان لصالح البلدان

المُصَدِّرة نحو الجزائر، وليس لفائدة الاقتصاد الوطنيّ، فبعض البنوك الأجنبيّة العاملة في الجزائر مثلا تمنح قروضا للسّيارات الأوروبيّة تحديدا، ومعروف أنّ هذه السّيارات تُستورد من وراء البحر وتساهم في دفع عجلة الاقتصاد عندهم وليس عندنا.

وفي ظلّ هذا الجدل الذّي قد يستمرّ فترة من الزّمن حتّى يأتي ما هو أكبر منه، ينبغي التّأكيد على تلك الحقيقة التّي لا يمكن لأحد الهروب منها إلى الأمام أو الوراء، وهي أنّ أيّ إجراءات لحماية الاقتصاد الوطنيّ من التآكل والاضمحلال لا بدّ أن تكون محلّ إجماع حتّى لو اختلفنا حول التفاصيل.

لكنّ السّؤال الذّي يطرح نفسه في هذا السّياق: هل نملك فعلا، حكومةً ومعارضةً ونخبًا سياسيةً وثقافيةً، برنامجًا واضحًا وعمليًّا لحماية اقتصادنا الوطنيّ من هجوم العولمة الذّي دَاهَمَنَا دون سابق إنذار..؟؟

إجراءات حماية الاقتصاد الوطني لا ينبغي أن تقتصر على القروض الاستهلاكية، وقروض السيارات خصوصا، ولا بدّ أن تبحث عن علاج ناجع وصارم وحاسم لسرطان الاستيراد الذّي يهدّد بالقضاء على ما بقي من مقوّمات لاقتصادنا الوطني.

ذلك الاستيراد الذّي يريد له البعض أن يشمل كلّ شيء ليساهم في إغلاق أيّ شيء يحملُ تسمية الإنتاج والتّصنيع الجزائريّ..!!

لا يمكن لعاقل أن يدعو إلى إيقاف عجلة الحياة والعمل ضد السّنن الكونية، فقد خلق اللهُ الناسَ شعوبًا وقبائلَ ليتعارفوا، وبديهيّ أن يقود هذا التّعارف إلى التّبادل التّجاريّ والثّقافي.

لكن.. أن يتحوّل شعبٌ ما إلى مجرّد مُستقبِلٍ لِسِلَعِ ومنتجات الآخرين ومشغّلٍ لمؤسّساتهم ومصانعهم؛ فذلك أمر تأباه النّفوس الأبيّة وتنفر منه الطّبائع السّوية، لأنّ الحياة أخذ وعطاء.

والاستيراد ليس عيبا ولا حراما، لكنّ العاقل الذّي يحرص على مصلحة بلاده وشعبه لا يقع فريسة شهوة الرّبح القاتلة ويُعرِض عن جميع المعطيات الاقتصادية والاجتماعية والسّياسية التّي تترتّب على هذا الانسياق الجنونيّ نحو جلب كلّ شيء عبر البحار والمحيطات.

نعم للعولمة ونعم لسياسات الحدود المفتوحة على مصراعيها، لكن بعد أن نحصّن قلاعنا الدّاخلية ونجعل من اقتصادنا رقمًا صعبا وندفع بمنتجاتنا إلى أن تكون في مستويات عالية قادرة على المنافسة الحقيقية.

إنّ العولمة شرّ لا بدّ منه، بل هي خير إذا عرفنا كيف نتعامل معها.

لا بدّ من التّفكير جدّيا في حماية اقتصادنا الوطنيّ، خاصّة ونحن نرى العالَم الرأسماليّ يبادر إلى سنّ قوانين لحماية اقتصادياته بعد الأزمة المالية الأخيرة.

لا بدّ لاقتصادنا من إجراءات حقيقيّة لكن ضمن حزمة شاملة وعبر آليّات متجدّدة تشرف عليها نخبة جزائرية خالصة نظيفة ونقيّة وبريئة من شبهة الاستيراد "المَرَضِيّ" ولُوْرْدَاته.

نخبةٌ إذا أخرج الواحدُ منها يده للنّاس بَهَرَتْهُم بِبَيَاضِهَا النّاصع.

**2009-08-06**

# وَلَّى ذَلِكَ الزَّمَن

يتصارعُ أمام مدخل بيته مع عدد كبير من قوارير المشروبات الغازيّة والعصير ومواد غذائيّة أخرى متنوّعة، وعندما تسأله عن المناسبة وإن كانت البلد مقبلة على أزمة من نوع ما..؟؟ يبادرك: شهر رمضان على الأبواب، والنّاس كالجراد لا يتركون شيئا في الأسواق.. وينسى المسكين أو يتناسى أنّه عنصر أساسيّ فعّال في سِرب الجراد الذّي يتحدّث عنه.

شهر رمضان الفضيل، هو مناسبة للعبادة وقراءة القرآن والعمل الصّالح..

هكذا يخبرك أغلب من تسألهم عن هويّة وخصائص ذلك الشّهر الكريم، لكنّ القليل فقط هم الذّين يحاولون الزّهد خلاله في الطّعام والشّراب.. زهد لا يعني حرمان الجسم من حاجاته الأساسية التّي تجعله قادرًا على الصّيام والقيام وأعمال البرّ والإحسان، لكنّه زهد نسبيّ يتناغمُ مع الحدّ المعقول من الطّعام والشّراب خلال الإفطار والسّحور، ولا يصل إلى التّوسع غير المحبّب في الكماليات، فضلا عن الإسراف والتّبذير المنبوذ شرعًا وعقلاً في رمضان وسواه من شهور السّنة.

في إحدى سنوات المرحلة التّعليميّة المتوسّطة حكى لنا أحد الأساتذة الفضلاء عن قصّة "وعي اقتصاديّ شعبيّ".. والحكاية تحديدا هي أزمةٌ متوقّعةٌ في مادة البطاطا بكّرت الجهاتُ المسؤولةُ في حكومة عربيّة بالإعلان عنها، حين بدا لها أن الموسم الزراعيّ على غير ما يرام، وهكذا دعت تلك الجهات الواعية الشّعبَ إلى ضرورة الاقتصاد في استهلاك مادّة البطاطا خلال تلك السّنة.

نسبةُ التّعليم والوعي عند ذلك الشّعب العربيّ كانت متقدّمة في ذلك الوقت، وما حصل مع تلك الأزمة المتوقّعة هو العكس تماما، حيث توفّرت البطاطا بشكل معقول في الأسواق...؟؟

ما حدث كان نتيجة التّحرك الشّعبيّ العفويّ البسيط، فأغلب المواطنين خفّفوا من استهلاك البطاطا أو استغنوا عنها تماما، وهكذا حافظت على تواجدها وأسعارها في الأسواق.

وفي بلادنا تكرّرت "الرَّمَضَانَات" التّي ترتفع فيها أسعار المواد الغذائيّة، ومنها البطاطا، لتتحوّل المناسبةُ الدينيةُ الرّوحيّةُ إلى مشاحنات ومناوشات مؤسفة بين التّجار والمواطنين والمؤسّسات الرّسمية المعنية، ويتبادلُ الجميعُ التّهمَ، لينساها الجميعُ أيضا عند حلول عيد الفطر المبارك دون أن تكون محطةً لاستخلاص دروس حقيقيّة من هذه المشكلة يمكن أن تشكّل معطيات أوّلية لتفادي الأمر في العام التّالي.

أحاديثٌ من هنا وهناك تزدهر في رمضان حول اللّوبيات والمافيات المستفيدة من ارتفاع الأسعار وإرباك المواطن والمؤسّسات المعنيّة، وما نتمنّاه، ونحن نستقبل رمضان هذا العام، أن يكون ذلك الأمر من نسج الخيال فقط وأن تكون بلادنا بعيدة عن هذا المستوى المتردّي، وأنّها لم تصل بعد إلى أن يكون قوت المواطن الأساسيّ، وخاصّة في شهر رمضان المبارك، رهن أيادي السّماسرة وأغنياء الأزمات يتحكّمون فيه كما يريدون..

نتفاءل خيرا ونتصوّر أنّ اقتصاد بلادنا، رغم ما فيه من دَخَن، ما زال بعيدا عن مرحلة الفساد الكامل الشّامل.

إنّ الاقتصاد كما تعرّفه إحدى الموسوعات هو: "العلم الاجتماعيّ الذّي يهتمّ بتحليل الأنشطة التّجارية، وبمعرفة كيفيّة إنتاج السّلع والخدمات. ويَدرسُ علمُ الاقتصاد الطّريقة التّي تُنتج بها الأشياء التّي يرغبُ فيها النّاس وكذلك الطّريقة التّي تُوزّع بها تلك الأشياء. كما يدرسُ الكيفيّة التّي يختارُ بها النّاسُ والأممُ الأشياءَ التي يشترونها من بين الحاجات المتعدّدة التّي يرغبون فيها".

نعم إنّ الاقتصاد سلعٌ وخدماتٌ وعرضٌ وطلب، لكن "مربط الفَرس" يكمنُ في نهاية التّعريف السّابق ذكره، حيث نجد المواطن، المشتري والمستهلك، لاعبًا أساسيًّا في ميدان الاقتصاد، بل اللّاعب الأكثر تأثيرا في مجرياته، ومن خلاله يمكن أن يتعافى الاقتصاد ويزدهر بشكل سليم، أو يأخذ طريقه إلى مسالك قد تُورِدُه المهالك.

ما أجمل أن تكون مناسبة شهر رمضان في بلادنا فرصة نساهم فيها، نحن المواطنون الصّائمون، في حماية الاقتصاد الوطنيّ عبر الوعي الذّي يتجلّى في تنظيم مشترياتنا وتحكّمنا في مآكلنا ومشاربنا، وعدم الاستسلام لسماسرة السّوق الصّغار، والكبار الذين وراءهم..

أولئك "القوم" الذّين أثبتوا دائما أنّهم على أتمّ الاستعداد لممارسة لعبة القطّ والفأر مع المواطن كلّما لاحت لهم الفرصة..

فكلّ مادّة يكثر حولها الطّلب يسارعون إلى رفع أسعارها إلى ما يشبه الخيال، وما قلّ عنه الطّلب سارعوا إلى تصريفه بأيّ شكل من الأشكال.

إنّ الحلّ بسيط جدا وفي يد المواطن الواعي بالدّرجة الأولى، فكلّ سعلة يغالى التّجارُ في سعرها يبادرُ هو إلى تركها، أو التّقليل منها على الأقل، والبحث عن بديل آخر لها، وسنلاحظ بعد ذلك أنّ عزوف نِسبٍ محدودة فقط من المواطنين عن السّلع غالية السّعر سيجبرُ السّماسرةَ على التّراجع وتغيّير مواقفهم، فكيف إذا صارت نسبة المقاطعين أكثر من المُقبِلين المُستهلِكين.

لقد بادرت الجهاتُ المسؤولةُ هذا الموسم إلى التّشديد على أسعار مرجعيّة في عدد من المواد الأساسيّة خلال شهر رمضان المبارك، لكنّ المنطق والعرف والتّجربة تؤكّد أنّ الرّقابة المطلقة على التّجار أمر أقرب إلى المستحيل بالنّسبة للجهات الحكوميّة، فلا يمكن نصب جهاز أو فريق على رأس كلّ تاجر ولمدّة أربع وعشرين ساعة..!

وهنا تظلّ رقابة المواطن هي الأكثر صرامة وفاعلية، حين يرفض شراء أيّ سلعة يرى أنّ سعرها خارج نطاق المعقول..

لِنُبَادِر جميعا ونقول لأولئك "القوم":

لقد ولّى ذلك الزّمن الذّي تستغفلون فيه المواطن وتنشرون الشّائعات في طريقه لقيادته من بطنه إلى الأسعار التّي ترغبون والرّبح الذّي تريدون.

**2009-08-23**

# مَقَاهِي الْعَزَاء

جزائريّ يعيشُ في الولايات المتّحدة الأمريكيّة سيتفرّغ خلال السّنوات القادمة لحسم الجدل الدّائر حول كوكب المرّيخ عبر إنشاء برنامج لتطوير نوع من أشعّة اللّيزر.. والآليّة هي تأسيس مركز للبصريّات التّطبيقيّة في إحدى الجامعات الأمريكيّة بدعم من وكالة "ناسا" للطّيران وأبحاث الفضاء.. والمبلغ المرصود للمشروع يصل إلى خمسة ملايين دولار.

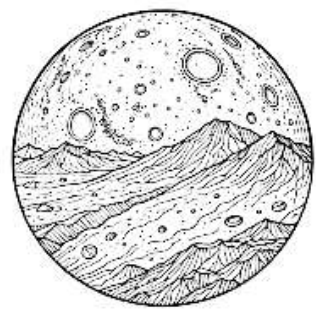

إذن.. سيساهمُ ذلك العالِم الجزائريّ (الأمريكيّ) في وضع حدّ للجدل الدّائم حول المريخ وإن كانت على سطحه حياة تشبه ما عندنا على وجه الأرض..؟

وفي حال وجودها سوف تصبح الطّريق ممهّدة، نظريا على الأقل، نحو المريخ، وربّما يتحوّل ما نشاهده في أفلام الرّسوم المتحرّكة إلى واقع ملموس بالنّسبة لسكّان الأرض اللاّحقين.

إنّه نجاح آخر للجزائريين خارج حدود الوطن، وما أكثرهم، حيث برهنوا في أكثر من مكان ومناسبة أنّهم أهل للإبداع والإنتاج والتّفوّق على الأقران.

هناك يُنتدبُ جزائريٌّ لحسم الجدل، وهنا في الجزائر يغرقُ الجزائريّ في جدل حول بدعة ارتفاع سعر الكيلوغرام الواحد من مادّة السّكر، بعد أن كان قبل شهر فقط في جدل مع العَدَس الذّي تربّع على عرش المائدة لعدّة أسابيع حين صارت أسعاره في متناول نسبة محدودة من أبناء الشّعب، وقبل ذلك كانت البطاطا سيّدة المجالس عبر المساحة المعتبرة التّي استحوذت عليها من أحاديث الجزائريين في الأسواق والمقاهي والبيوت..!!!

وفي جميع الحالات تُنسبُ التّهمةُ إلى مجهولين وتُطلق أحكامٌ غيابيّة عشوائية، وفي الأخير يرضخُ الجميعُ للأمر الواقع ويُودِعون الملفّات مكانها المناسب في الأرشيف، ويتبادلُ المواطنون

والمسؤولون التّهاني: كلّ موسم غلاء وأنتم وفلذات أكبادكم بألف خير...!!!

لا ينبغي، طبعا، أن نبيح لأنفسنا الوقوع في داء العشق لكلّ ما هو غربيّ، ونتصوّر أنّ الحياة في بلاد العمّ سام عامرة بالمنّ والسّلوى، وأنّ العسل والحليب يصل إلى بيوت المواطنين عبر أنابيب صُنعت من الذّهب والفضة.

وفي المقابل لا مناص من الإقرار بأنّ القوم هناك تجاوزوا مرحلة النّدرة والأزمات، خاصّة المُفْتَعَلَة منها، وبلغوا قدرًا من الأمن الغذائيّ الذّي يحفظُ كرامةَ المواطن ويوفّرُ الظّروف الملائمة لمن وجد في نفسه الكفاءة والقدرة على العطاء المتميّز والابتكار والبحث العلميّ والتّألّق السّياسيّ أو الفنيّ أو الرّياضيّ.

إنّ أزمة السّكر الحاليّة تدعونا إلى التّفكير مرّة أخرى في المواد الأساسيّة مثل الخبز والحليب والزّيت والدّقيق وما شابهها، وتحتّمُ علينا التّوافق مجدّدًا على الحاجة الماسّة إلى (تأمين حكوميّ) شامل ورعاية واهتمام دائم من أعلى المستويات، لأنّ الاختلال في موازين تلك المواد ينعكسُ على بقية الجوانب الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة وحتّى الأمنيّة.

نعم قد يبدو دعم تلك المواد خسارة بالنّسبة لواضعي الميزانيّات والسّياسات الاقتصاديّة، خاصة إذا كانوا من خارج الوطن أو

يعيشون فيه بأجسادهم فقط دون مشاعرهم وأحاسيسهم، أو ممّن يعيشون بمفردهم ويفضّلون بقاء أُسَرِهم في دول أخرى لأكثر من سبب وسبب..؟؟

لكنّ الحقيقة أنّ أيّ ميزانيات تُصرفُ في هذا الشّأن هي دعمٌ غير مباشر لجميع القطاعات الحيويّة في البلاد، ودفعٌ مباشر لكثير من الشّرور والأزمات العاجلة والآجلة..

والقاعدة في هذا الشّأن تقرّر أنّ (دفع المفاسد مقدّم على جلب المنافع).

إنّ أحاديث الجزائريين حلوةٌ هذه الأيام لأنّها مطعّمةٌ بالسّكر الذّي تجاوزت أسعاره المائة دينار، ويبشّرُ المتشائمون بأكثر من ذلك خلال الأيّام القادمة، كما أنّ السّكر لم يحلّق وحده في سماء الأسعار حيث جرّ معه المشروبات والحلويات والقهوة التّي يتناولها عددٌ كبير من الجزائريين في البيوت والمقاهي وأماكن العمل.

الحجّةُ كانت حاضرةً كالعادة وهي ارتفاع الأسعار عالميا لأنّ البرازيل، أكبر منتج للسّكر، تُحوّل قسمًا من الحاصلات إلى وقود حيويّ، والهند، ثاني منتج، سجّلت عجزا بلغ عشرة ملايين طنّ.. وعليه يظلّ الحلّ في يد المواطن الذّي يحتاج إلى قراءة فصول في موسوعات الصّبر وسماع محاضرات متخصّصة في ضبط النّفس

وتجاوز المحن والمآسي حتّى يقترب موعد مباريات كأس العالَم فتملأ عليه حياته سعادةً كما فعلت كأسُ أمم أفريقيا من قبل..؟؟؟

نعم إنّ الحلّ في يد المواطن.. لكن ما أحوجنا إلى سلاح الوعي لنقاوم جشع الشّركات ونردّ على أصناف الدّعايات والإشاعات.. ما أحوجنا إلى مراجعة شاملة لعاداتنا وثقافتنا الغذائيّة، وهي مهمّة يشتركُ فيها أهل الطبّ وخبراء علم الاجتماع وممارسي الصّحة النّفسية وغيرهم لنتخلّص من السّلوكيات التّي تجعلنا أسرى في أيدي التّجار والسّماسرة الدّوليين والمحليّين.

إنّنا في حاجة إلى ثورة وعي تتحمّل أعباءها الأحزاب السّياسيّة الرّائدة ومؤسّسات المجتمع المدنيّ والمنظّمات الجماهيريّة ووسائل الإعلام والشّخصيات الفاعلة في المجتمع، لنصل إلى مرحلة من الوعي الغذائيّ يكمّلُ دور مؤسّسات الدّولة العاجزة، في كثير من الأحيان، أمام اللّوبيات الاقتصادية..!!

وعودة إلى غلاء مادة السّكر نذكّرُ بأن إخواننا المشارقة يقدّمون القهوة دون سكّر في مجالس العزاء..!! لا أدري عن السّبب الكامن وراء ذلك..؟؟ ربّما ليشارك الجميعُ في تذوّق المرارة التّي يتجرّعها ذَوُو المُتَوَفَّى..

ماذا لو أقمنا مجالس عزاء على الطّريقة المشرقيّة لنعزّي بعضنا البعض ونتذوّق معا مرارة تناقضات وضعنا الحالي..؟

والأماكن المناسبة متوفّرة، وهي المقاهي التّي تنتشر في كلّ مكان، وتستعمل مادّة السّكر بشكل مثير جدا..

قهوة مُرّة للجميع ومقاطعة شاملة للسّكر..

مرّة في الأسبوع، فإن لم نستطع فمرّة في الشّهر..

أمّا إذا كانت المقاطعة دائمة مثل إضرابات قِطَاعَيْ الصّحة والتّعليم هذا العام؛ فالويل والثّبور وعظائم الأمور لمستوردي السّكر..

لكن هل نفعل ذلك...؟

لنُجرّب الأمر، ولو بشكل فرديّ، وسنشعرُ براحة نفسيّة عارمة..

لماذا..؟؟؟

ببساطة: لأنّنا رفضنا الاستسلام.

**2010-02-21**

# نَحْوَ القِبْلَة الأُولَى

التّأخر المسجّل في بعض الاستثمارات الإماراتيّة في الجزائر لا علاقة له بالشّأن الدّاخليّ الجزائريّ، بل هو من إفرازات الأزمة الماليّة العالميّة.. هذا ما نقلته الصّحف الوطنيّة عن وزير الاقتصاد الإماراتيّ سلطان بن سعيد المنصوريّ الذّي زار الجزائر لحضور أشغال الدّورة الثّامنة للّجنة المشتركة الجزائريّة الإماراتيّة.

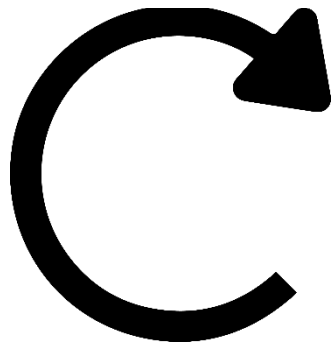

كلام الوزير الإماراتيّ ربّما جاء ردًّا غير مباشر على كمّيات الحبر التّي سوّدت صفحات كثيرة في الأيّام الأخيرة، وراحت تنبش في بعض كواليس الإدارة الجزائريّة وتحمّلها المسؤوليةَ عن بطء وتيرة استثمارات دولة الإمارات العربية المتّحدة في الجزائر خلال السّنوات الماضية..

والوسيلة القديمة الجديدة هي تلك العراقيل التّي يتفنّن عدد من أساطين البيروقراطيين في وضعها على طريق الشّركات الإماراتية إلى أن تتأخّر المشاريع أو تتعطّل ومن هناك يبدأ الخطّ البيانيّ للإنجازات في الانحدار حتّى يضطرّ الضيوف الوافدون إلى جمع ما بقي لهم من مال وعتاد ويغادروا سالمين غير غانمين إلى بلادهم دون مجرّد محاولة الالتفات إلى الخلف أو التّفكير في العودة إلى السّوق الجزائريّة ولو في الأحلام...!!!

وغِيرة على الجزائر ومؤسّساتها نتمنّى أن يكون كلام الوزير الإماراتيّ مطابقًا للواقع تماما، وألّا يكون من باب المجاملة والدّبلوماسية التّي تقتضيها ظروف الزّمان والمكان وأواصر القرابة والعلاقات الحميمية التّي تجمع رئيس الدّولة في الجزائر برئيس دولة الإمارات وغيره من أعمدة الحكم هناك.

ولأنّ واقع الحال يرجّح أن يكون كلام الوزير من باب المجاملات وترطيب الأجواء وتجاوز الماضي ومحاولة فتح صفحات

جديدة؛ فإنّ من واجبنا أن نقدّر للوزير الزائر لباقته ونشكر له حسن تصرّفه إزاء تناقضاتنا الدّاخلية...

وفي المقابل نعود نحن إلى أنفسنا ونتحرّى بعمق عن حقيقة ما يدور في أقبيّة إداراتنا العتيقة خاصّة ذات العلاقة بالاستثمار والمستثمرين، ونحقّق في أصل تلك القصص التّي تلوكها الألسنة الطّويلة، أو الجريئة، حول إجراءات وقرارات وتفضيلات لا علاقة لها بالمصلحة العليا للوطن وامتداداته الاستراتيجيّة وعمقه الحقيقيّ تاريخًا وحاضرًا ومستقبلاً..؟؟؟

على الجهات المسؤولة أن تتدخّل بشكل جادّ لأنّ الأمر لم يعد سرّا بعد أن اتضحت نوايا البعض ورغبتهم الآثمة في مواصلة مسلسل الهوان والارتباط بالضّفة الأخرى من المتوسّط، وتثبيت القِبلة نحو الشّمال من خلال العمل على طمس القِبلة الأولى إلى الأبد.

ربّما وجدنا أعذارا مستساغة أمام التّاريخ والأجيال القادمة لتوجّهاتنا خلال العقود الماضية، ومنها تلك المسافة المحدودة بين الجزائر وفرنسا، وطول مدّة الاستعمار الغاشم للجزائر ما جعل مصالحنا ترتبط به بشكل أو بآخر ورغمًا عنّا في كثير من الأحيان، وأكثر من ذلك الاتّفاقيات التّي يكون المستعمر السّابق قد فرضها بطريقة ما على دولتنا الفتيّة سنوات الاستقلال الأولى..

لكنّنا الآن نعيش أيّام العدّ التّنازليّ نحو الذّكرى الخمسين لاستعادة السّيادة الوطنية، أيْ أن ما يفصلنا عن تراكمات وظروف ومعطيات فترة الاستعمار هو نصف قرن بكماله وتمامه وهي مدّة كافية لتغيّير ثقافات وتحرير اقتصاديات وتبديل الوجهة من النقيض إلى النقيض، عندما تتوفّر النّيّة وتصدق الإرادة وتتكاتف الجهود المخلصة.

إنّ الأمر الذّي لم يعد خافيا على أحد هو تلك الجهود الفرنسيّة التّي ظلّت متواصلة منذ فجر الاستقلال بدعم وتسهيل من جهات موالية داخل الجزائر..؟؟؟

جهاتٌ عملت، وما زالت تعمل، من أجل الحفاظ على تلك العلاقة المتميّزة والرّابطة القوية مع المستعمر في جميع الميادين.. بدءا بالاقتصاد والتّبادلات التّجارية ووصولا إلى اللّغة وعاء الثّقافة وبوصلة التّوجّه ومفتاح الوعي العام لدى الذّاكرة الجماعيّة لأيّ شعب من الشّعوب.

آن الأوان للمخلصين لكي يتحرّكوا وللوطنيّين كي ينسّقوا بين جهودهم ويوظّفوا قصارى ما بين أيديهم من إمكانيات لإعادة الأمور إلى نصابها وتوجيه البوصلة من جديد نحو القِبلة الأولى حيث العمق الاستراتيجيّ لبلادنا.. دون إهمال لعلاقات الجوار

والعمق المتوسّطيّ والانفتاح على الجميع ضمن خطط مدروسة مكرّسة فقط لخدمة الوطن وحفظ مصالح أبنائه.

والحقيقة أنّ السّنوات الماضية شهدت دفعا قويا نحو هذا الاتّجاه وكانت زيارات الرّئيس عبد العزيز بوتفليقة لدول المشرق العربيّ تصبّ في هذا الإطار مع ما حملته معها من اتفاقيات تعاون وفتح لمجالات الاستثمار وتشجيعه في الجزائر..

ومع أنّ الأوامر كانت صادرة عن أعلى المستويات في الجزائر فقد لاقى الاستثمار العربيّ قدرًا لا بأس به من البرود في التّعامل والعراقيل والعقبات واصطناع المشاكل، خاصّة الشّركات الإماراتية ربّما لأنّها الأقدر على صنع الفرق في المعادلة التّي قد تقلب الطّاولة على الجميع وترجّح كفّة الاستثمار العربيّ على سواه خاصّة الفرنسي، وذلك لما تملكه هذه الشّركات العربيّة الرّائدة من احترافية عالية وإدارة راقيّة وتقنيات متطوّرة تشهد عليها الإنجازات التّي تزخر بها دولة الإمارات العربية المتّحدة من جهة، واستحواذ تلك الشّركات على مواطئ أقدام في كثير من بقاع العالم جنوبه وشماله.

لقد طالب وزير الماليّة الجزائريّ المستثمرين الإماراتيين بتعزيز تواجدهم في الجزائر من خلال المساهمة في تنفيذ البرامج الجديدة المسطّرة في البرنامج الرّئاسيّ الحاليّ الممتدّ إلى غاية 2014.. وهي

دعوة مقدّرة، لكن المطلوب يظلّ فوق ذلك بكثير ويتمثّل في العمل الشّامل لإيجاد ذلك المناخ النّظيف الذّي يساعد المستثمر الأجنبيّ صاحب الخبرة ليدخل ويواصل ويساعد على بعث المنافسة التّي تدفع شركاتنا الوطنيّة إلى التّحرك والتغيّير والوصول بالتّالي إلى مستويات معتبرة في الجودة والأداء والشّفافية..

مناخ يبدأ بالمطار والاستقبال وينتهي بميادين العمل والقوانين التّي تحمل معها الأمان للمستثمر ليفيد ويستفيد..

وعندما يتوفّر ذلك المناخ الإيجابيّ، الذّي يشترك في صنعه الجميع، سوف تنعدم الحاجة إلى إنشاء لجنة عليا لمتابعة الاستثمارات الإماراتيّة أو غيرها في الجزائر.

**2010-05-23**

# رُؤَيةٌ عَادِيّة...
# مِنْ مُروجِنا وصَحَارِينا

مساحتها تتجاوز الأربعين ألف كيلومتر مربّع بقليل فقط، وكان أكثر من خُمُسَيْ هذه المساحة مُغطّى بمياه البحر أو البحيرات والمستنقعات، لكنّ أهل البلاد قاموا بضخّ المياه منها ومن ثمّ استصلحوها وصارت القطعة منها تسمّى البولدر، وتعني الأرض المستصلحة بعد تجفيفها.. والعجيب أنّ أغنى الأراضي وأكبر المدن تقع في تلك البولدرات.

إنّها دولة هولندا ذات الكثافة السّكانية العاليّة التّي استطاع أهلها استغلالَ كلّ شِبر من أراضيها، وأكثر من ذلك شَيّدُوا عاصمتهم أمستردام على أحد البولدرات، الأراضي المُستصلَحة، واجتهدوا في تصريف المياه باستمرار عبر نظام قنوات محكم..

ولإقامة بولدر يقوم فريق العمل بإنشاء أسوار حول المنطقة المطلوب صرف المياه عنها، ثمّ يتمّ ضخّ الماء إلى سلسلة من القنوات تجري حتّى البحر..

وكانت طواحين الهواء تستخدم في الماضي لتشغيل المضخّات، ثمّ حلّت محلّها المحرّكات الكهربائية..

ومعظم البولدرات تقع تحت مستوى سطح البحر، لذلك لا بد أن يستمرّ ضخّ المياه بعد عملية التّجفيف الأولى.. وهكذا صار هناك عدد معتبر من القنوات التّي تخترق البلاد، فاستعملها الهولنديّون طرقًا بحريةً فوق وظيفتها الأساسيّة المتمثّلة في تخليص الأرض من المياه الزّائدة.

الأرض عزيزة على الهولنديّين، وهكذا يستحيل أن يبدّدوا أيّ مساحة زراعيّة؛ بل يعتني الفلاّحُ بتسميد أرضه واستخدام الآلات الحديثة لتطوير الإنتاج بشكل مستمر.. وتُزرع نسبة كبيرة من الأراضي بمحاصيل تُستخدم لتغذية الحيوانات حيث تمتلك

البلادُ ثروةً تُقدّر بعدّة ملايين من الماشية، ومن هناك صارت هولندا من أكبر منتجي الحليب ومشتقّاته في العالم.

إذن هي هولندا التّي تظهر صغيرة على خارطة العالم، لكنّها حجزت مكانًا مرموقًا بين دُوَلِه عندما صارت من أوائل الدّول المنتِجة لمواد غذائيّة أساسية يحتاجها النّاس في كلّ يوم، ومهما اختلفت ألوانهم ولغاتهم ودياناتهم وقارّاتهم.

البَوْنُ شاسعٌ بين هولندا وبلادنا من ناحية الحجم؛ فالجزائر كبيرة، وقد تقفزُ إلى المرتبة الأولى عربيا من ناحية المساحة في حال انقسام السّودان الشّقيق إلى دولتين، لا سمح الله..

لكنّ المفارقةَ أنّنا نلاحظُ اكتفاءً في مادّة الحليب، وتصديرًا وغزوًا للأسواق العالمية في هولندا، أمّا في الجزائر فأيادي المواطنين دومًا على قلوبهم خوفًا من أزمة الحليب التّي تُطِلُّ برأسها من حين لآخر وتَدَعُ الحليمَ حيرانًا.. فلا الدّاخل أنتج هذه المادة الغذائية، ولا البواخر القادمة من وراء البحار بلغت الموانئ في مواقيتها ليصل الحليبُ صباحًا في تلك الأكياس البلاستيكيّة إلى أفواه الأطفال في القرى والمدن والأرياف على السّواء..!؟

مَن المسؤول عن أزمة الحليب المتكرّرة...؟؟

يتحدّث البعضُ عن محاولات المنتجِين رفع الأسعار، ويقول آخرون إنّ الموزّعين هم السّبب، لأنّ المنتج يتلقّى دعمًا من الدّولة وليس في حاجة إلى مثل هذه المناورات...؟

في سوق شعبيّ بالعاصمة وقفتُ يوما لشراء فاكهة ولمّا لمستُ بعض الأُنْس من البائع سألتُه عن الحليب وإن كان متوفّرًا في البقّالات القريبة؟ فقال إنّه مفقود.. ثمّ واصل الكلام مُتَّهِمًا عصابات تجارية، على حدّ قوله، تملكُ كميات كبيرة من حليب العُلب الجافّ، ولا بدّ من بيعه، فعرقلتْ بشكل أو بآخر مصانع الحليب ليتّجه المواطنُ إلى سلعتها المكدّسة في المخازن..؟!

وبِغَضّ النّظر عن كوْن ذلك الكلام صحيحا أو مجرّد إشاعات، فإنّ المسؤولية أكبر والمشكلة أعمق..

وقد نلتمسُ أعذارا للعاصمة والمدن الكبرى، وإن كانت جميعها محاطة، أو هكذا يُفترض، بالمزارع والحقول والمناطق المُهَيّأة لِتَسِيلَ أنهارًا من الحليب وجبالاً من مشتقّاته على مدار اليوم واللّيلة؛ لكنّ الأمر مختلف في البوادي والقُرى والأرياف، وهكذا عندما تحدثُ النّدرةُ في الحليب هناك فذاك (لَعَمْرِي في القِيَاس شَنِيع).

في قرية، على الطّريق الوطنيّ، بين وِلَايَتَيْ الْبُوِيرَة والْمْدِيَّة، وقفتُ لشراء شيء للأولاد.. لاحظتُ صناديق الحليب الفارغة

أمام البقّالة لكنّني تجاهلتُ الأمر ودقّقتُ النّظر في أكثر من ثلّاجة كبيرة ثمّ قلتُ للبائع، وكان كهلا يبدو عليه الهدوء: لَمْ يصلك الحليب هنا أيضا...؟ فأكّد عدم الوصول، وأردف: هل أنت موزّع حليب؟ قلت: لا لكنّني جئتُ من العاصمة وتركتُ الأزمةَ قائمةً في مناطق وشبه قائمة في مناطق أخرى.. قال يا رجل إنّ الأطفال يعانون عندنا في الصباح.. قلت: لكنّني أرى أراضٍ زراعية خضراء، فقال: منطقتنا معروفة بتربية الأبقار في الأساس.. فقلت: إذن ما يحدثُ هو ممّا كَسَبَتْ أيدينا.. وغادرتُ لكي لا أعطّل أكثر من زبون كانوا في الانتظار لأنّ حديث الحليب يثير الشّجون في بلاد تقارب مساحتها المليونين ونصف مليون كيلومتر مربّع..!!!

نعم... يثيرُ الحليبُ الشّجونَ عندما ينتظرُ أهل الأرياف والقُرى الشّاحنات لتتكرّم عليهم بأكياس مليئة بسائل أبيض بينه وبين الحليب الطّازج بَوْنٌ شاسع..!!

يثيرُ الشّجون لأنّه يدفع إلى التّساؤل عن الأحزاب والمجتمع المدنيّ والوجهاء ورؤساء المجالس البلديّة الذّين يُفترض أنّهم يعملون من الشّعب وإلى الشّعب.. هل عجز كلّ هؤلاء عن التّخطيط والإنجاز لتحقيق الاكتفاء الذّاتيّ في الحليب..؟

جمعيةٌ في قرية صغيرة تقنعُ النّاسَ بالحليب الطّازج عبر نظام تعاونيّ، أو رجل ميسور الحال يتطوّع بالاستثمار.. فيشتري المواطنون حليبَ البقرِ حين يدور به عليهم شابّ أو أكثر صباحًا من خلال توزيع نظيف وسريع..

ومجلس بلديّ طموح يبدأ التّجربة عبر منطقته، ويرفع شعار لا حليب أكياس ولا بودرة.. يشجّعُ الفلاحين على تربية المواشي ويدعم المستثمرين ويقدّمُ لهم التّسهيلات ويخفّف عنهم الضّرائب حتّى يتحقّق الشّعار ويشربُ النّاسُ الحليبَ الطّازج.

أفكار كثيرة.. لو تحرّكنا..

علينا فقط أن نحترم أنفسنا وحجمنا وتاريخنا وثورتنا وشهداءنا ومكانتنا بين الأمم.. لم نطلب رؤيةً تقول إنّنا سنرسل رائدا جزائريا إلى الفضاء بعد عشر أو عشرين سنة.. إنّها رؤيةٌ عاديةٌ جدا.. الاكتفاء من الحليب ومشتقّاته عبر أبقار سهولنا ومروجنا الخضراء وأغنام صحارينا وسهوبنا الواسعة.

**2010-11-06**

# تَسْتَطِيعُون..
# وَالشَّعْبُ جَدِيرٌ بِالْأَمْر

عندما كان شابًّا حرّا طليقا لم تكن لمخيّلته حدود، كان يحلمُ بتغيير العالَم، وكلّما ازداد سنّا وحكمة كان يكتشفُ أنّ العالَم لا يتغيّر.. وهكذا خفّض من مستوى طموحه وقرّر تغيير بلده فقط، إلّا أنّ بلده لم تتغيّر هي الأخرى.. وحين دخل مرحلة الشّيخوخة حاول يائسا أن يغيّر عائلته وأقرب النّاس إليه لكنّه فشل أيضا.

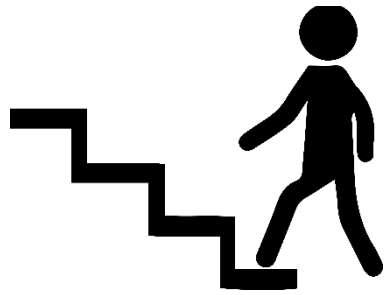

الشّابُّ الذّي صار شيخًا طاعنًا في السّن أدركَ السّرّ متأخّرا جدا، وهو على فراش الموت، وقال لنفسه:

ماذا لو أنّني غيّرتُ ذاتي في بادئ الأمر؟ ثمّ بعد ذلك حاولتُ تغيّير عائلتي، ثمّ بإلهام وتشجيع منها ربّما كنتُ قد تمكنّتُ من تطوير بلدي، ومن يدري ربّما استطعتُ أخيرا تغيّير العالَم برمّته.

إنّها حكمة مجهولة المصدر، لكنّها معلومة الفائدة لو تأمّلناها بعين البصيرة خاصّة في هذه الأيّام الحاسمة التّي يمرّ بها العالم العربيّ من الخليج إلى المحيط، وإن ظهرت الأعراض على عدد محدود فقط من الدّول مشرقيّة ومغربيّة.

هذه الحكمة أسوقها أمام ذلك الكمّ الهائل من الأخبار التّي توردها صحفنا وتلفزيوننا الوطنيّ حول المشاريع الجديدة الخاصّة بالشّباب وتشغيلهم ودفعهم إلى دوائر الإنتاج بعد سنوات البطالة السّافرة منها والمقنّعة، وحول مشاريع السّكن والتّحضيرات والأوامر الصّادرة بضرورة توزيع الجاهز خلال أشهر معدودة، وحول الجامعات وما فيها من إضرابات ومشاحنات بين الوزارة الوصيّة والطّلاب حول الشّهادات والإشكاليّات القائمة بين النّظاميْن الجديد والقديم وغيرها، وحول الحرس البلديّ وإمكانية حلّه تدريجيا وتحويل عناصره إلى وجهات أخرى حسب كفاءاتهم وقدراتهم، واستماتة هؤلاء في الدّفاع عن حقوقهم

وبقائهم ضمن الجهاز أو تسريحهم بِتَقَاعُد محترم وحقوق مجزيّة، وحول مكافحة الفساد وفتح تحقيقات هنا وهناك وملاحقة مسؤولين ساهموا في تقويض مشاريع وتأخير برامج وتوجيه مسار أموال عمومية حتّى استقرت في جيوبهم، وحول القروض الصّغيرة الميسّرة التّي حرّكت سوق الأوراق والوثائق من جديد ودفعت جموعا من المواطنين إلى شبابيك الإدارات، وحول زيارات الوزراء لمختلف الولايات وحضّهم على العمل وخدمة المواطن.. وهلمّ جرّا..

ونحن نسمعُ ونقرأُ ذلك الكمّ الهائل من الأخبار يوميا دَعُونَا نفترضُ أنّنا لم نعرف قنوات فضائية على الإطلاق، ودَعُونَا نتصوّرُ أنّ مصر وتونس أسماء أسطورية في كوكب المرّيخ، وأنّ البُوعْزِيزِي، رحمه الله، شخصيّة خياليّة ذكرها هوميروس في إلياذته لا أكثر ولا أقلّ.. دَعُونَا نفترضُ كلّ ذلك لِنَخْلُصَ إلى أنّ الجهود والإعلانات المتكرّرة عن المشاريع الجديدة وتسهيل الحياة أمام المواطنين هي ذاتيّة مائة في المائة ولا علاقة لها بالوضع العربيّ الرّاهن والتّحوّلات التّي تشهدها المنطقة العربيّة وما تحمله من بشائر خير (للغالبيّة)، أو نُذُر شرّ (للأقليّة).

نعم دَعُونَا نضغط على مشاعرنا ومخزون ذاكرتنا لنصدّق أنّ جميع القرارات والإجراءات التّي شهدتها الجزائر في الأسابيع

الأخيرة هي تجلياتٌ وفيوضٌ ذاتيّة انطلقت من موجات حبّ عارمة اجتاحت صدور المسؤولين الكرام ورقّقت قلوبهم نحو الشّباب وفئات الشّعب المحرومة، وهكذا تحرّكت الأقلامُ الفاخرةُ على الأوراق وظهرت تلك التّوقيعات الجميلة في ذيول قوائم طويلة من المراسيم والقوانين والأوامر التّي ستصبّ في مصلحة البلاد والعباد، وتدفعُ بالقاطرة نحو الأمام حيث المزيد من الازدهار والرّفاهية والرّخاء والاستقبال والخدمات المناسبة المتبوعة بابتسامات عذبة في الإدارات والمؤسّسات العموميّة.

لكن... عودة إلى تلك الحكمة المجهولة المصدر، وذلك الشّاب المتحمّس الذّي تحوّل مع مرور الزّمن إلى شيخ طاعن في السّن تملأ الحكمة جوانحه.. عودة إلى تلك الحكمة لندرك أنّ المشكلةَ ليست في القرارات والإجراءات التّي تسعى إلى تغيّير صورة الجزائر ووضع قطارها على السّكة المناسبة لينطلق سريعا إلى محطّة الاستقرار والحكم الرّاشد والرّفاهية التّي انتظرتها الطّبقات المحرومة قرابة نصف قرن.. أَيْ منذ انقشاع ليل الاستعمار ورحيل وجهه الكئيب إلى الأبد.

إنّ المعطيات، حتّى لا نقول الوجوه والأفراد، التّي تسبّبت في تعطيل حركة القطار، أو تحديد سرعته على الأقلّ، ما زالت ماثلة للعيان، وربّما ازدادت وضوحًا بسبب نتائج الثّورات العربية في

تونس وليبيا، وكمّيات الوعي بالأسرار التّي سكبتها في ذاكرة الشّعوب العربية بعامّتها وخاصّتها، وحكّامها ومحكوميها.

إنّ عملية تفكير وتأمّل بسيطة تقودنا مباشرة إلى حقيقة مفادها أنّ التّغيير يأتي من الذّات في البداية، أي قبل القرارات والمشاريع والأموال الطّائلة التّي يمكن أن تُضخّ إلى الشّعب على شكل قروض أو مساكن أو تعويضات ومعاشات وزيادات في الرّواتب والعلاوات والمكافآت.

إنّ أولئك الذّين فاحت روائح الفساد في مؤسّساتهم مثلا أو وزاراتهم لا ينبغي لهم أن يظلّوا هناك ويعلنوا عن قرارات ومشاريع ويبشّرونا في نشرة أخبار الثّامنة بالسّمن والعسل بعد أن ذُقْنَا الحنظل من أناس يُفترض أنّهم كانوا تحت وصايتهم، وإلّا فما مبرّر وجودهم، وما جدوى مناصبهم العالية..؟؟؟

إنّ بلادنا عزيزة علينا ويكفي شعبها ما واجه من أهوال خلال العشرية السّوداء، لكنّ التّغيير سنّة كونية لا يغفل عنها إلّا جاهل أو مغرور، ولا بدّ من شجاعة تليق بالجزائر ورجالها لتبدأ مرحلة التّغيير الحقيقيّ ولو كان مرحليا، لأنّ الإحصائيات والبيانات والنّظريات الاقتصادية وغيرها تظلّ وجيهة بالدّرجة الأول للوزير الأوّل ووزراء المالية والاقتصاد وغيرهم من الخبراء ومدراء

المؤسّسات الكبرى، وهم مُقدّرون على جهود إعدادها وإعلانها..
أمّا في ذهن المواطن الجزائريّ فهناك معادلة بسيطة جدا:
بلاد واسعة ومشحونة بالخيرات الظّاهرة والباطنة تعني بالضّرورة حياة كريمة للجميع دون تقسيط أو مِنّة من أحد.
إنّ الشّعب الجزائريّ جدير بِوَضْعٍ أفضل بكثير ممّا هو فيه..
ويستطيعُ الذّين يعنيهم الأمر تحقيق ذلك..
فَبَادِرُوا وادخلوا التّاريخ من أجمل وأزهى أبوابه.

**2011-03-12**

# تِيقِنْتُورِين..
# وتأميم المحروقات

أحداثٌ متسارعةٌ شهدتها دولة مالي الجارة والشّقيقة مؤخّرا، وما زالت جارية حتّى الآن.. أحداثٌ تأثّرت بها الجزائر بشكل مباشر لأكثر من سبب وسبب، بينها الحدود الطّويلة مع مالي، وتلك الجماعات المسلّحة التّي وفّرت الذّريعة المناسبة للتدّخل الفرنسيّ.. لكنّ التّأثير الأعظم ظهر من خلال الاعتداء الإجراميّ المدبّر بإحكام، الذّي استهدف مجمّع الغاز (تِيقِنْتُورِين) بمنطقة عين أمّ النّاس.

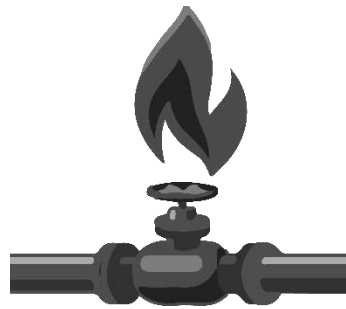

القضيّة تكادُ أن تُطوى بعد أن حُسمت في الميدان من خلال تدخّل الجيش الشّعبيّ الوطنيّ، وبعد أن بات تشغيل المنشأة من جديد مسألة أيّام فقط كما تؤكّدُ العديد من تصريحات المسؤولين الجزائريين، وعلى مختلف المستويات.

ومع ذلك تعود القضيّة وتداعياتها إلى مسرح التّساؤلات بمناسبة الذّكرى الثّانية والأربعين لتأميم المحروقات، حين تسرحُ الذّاكرةُ الوطنيّةُ في تاريخ الرّابع والعشرين من شهر فيفري عام واحد وسبعين من القرن الميلادي الماضي، وحيث الخطوة التّي أقدمت عليها الجزائر من خلال تأميم ثرواتها من براثن الشّركات الأجنبية..؟

من المسؤول عن اعتداء تيقنتورين، ومن يقف وراءه من بعيد...؟؟؟

الله أعلم.. فقد ظهر من خلال الصّور والبيانات مجموعة مسلّحة من تلك الشّاكلة التي تظهر في وسائل الإعلام، حيث اللّحى والسّلاح والرّهائن وغيرها.. تحمّلت المسؤولية عن العملية، فهي التّي خطّطت ونفّذت..!!

جريدة (الشّعب) الجزائريّة وهي تغطّي (منتدى الشّعب) الذّي استضاف السّيد يوسف يوسفي وزير الطّاقة والمناجم

أوردت كلامًا مشفّرًا، أو هكذا بدا لي، في أوّل خبر عن وقائع المنتدى..؟

لقد قالت المقدّمة: "عاد وزير الطّاقة والمناجم يوسف يوسفي إلى خلفيات الاعتداء الإرهابيّ الذّي استهدف المُركّب الغازيّ بتيقنتورين، وقال إنّ الهدف منه ضرب الاقتصاد والاستقرار والتّطور الذّي حقّقته الجزائر، مؤكّدا بأنّ السّبب أنّه لم يُغفر للجزائر استرجاع سيادتها وبسط نفوذها على المحروقات بعد تأميمها وتطوير نفسها بوسائلها للخروج من حالة التّخلف التّي تركها عليها المستعمر، ما يعني استرجاع سيادتها كاملة غير منقوصة بما في ذلك على سياستها وقراراتها، وهو الأمر الذّي استهدفه الإرهاب".

هذا ما جاء في عدد الجريدة الصّادر يوم الخميس بتاريخ الواحد والعشرين من شهر فيفري الجاري، وهذا هو فحوى كلام وزير الطّاقة والمناجم في منتدى الشّعب، أو ما فَهِمَتْه الصّحافية محرّرة الخبر على الأقلّ..

لقد طُوِيَ ملفّ تيقنتورين أَمْنِيًّا بالنّسبة لنا، على الأقلّ، ونُسبت الجريمةُ إلى إحدى الجماعات المسلّحة، لكنّ كلام الوزير، أو ما نقلته الصّحفيّة، يتحدّث عن قصّة ثأر عمرها أكثر من أربعين سنة، فالعمليّة تأتي انتقامًا من الجزائر وعقابًا لها على خطوتها الجريئة في تأميم المحروقات..!!

والسّؤال هنا عن علاقة تلك الجماعات بملفّ تأميم المحروقات، بعد أن خَبِرْنَاهَا من خلال بياناتها المكتوبة والمتلفزة شيئا آخر لا يقترب من هذه الملفّات والقضايا الإستراتيجية..!!

سؤال معقّد وصعب، لكنّه سهل من جهة أخرى إذا فهمنا المقصود من كلام الوزير، أو نقل الصّحفيّة المُحَرِّرَة، على أنّه يتضمّن: أكمل الجملة التّالية... على شاكلة ما كنّا ندرسه في المرحلة الابتدائية.. أو اللّبيب بالإشارة يفهم.. والإشارة تغني عن العبارة.. والقراءة بين السطّور.. وما يُفهم بالضرورة من السّياق..

إذا كان هذا هو القصد والهدف فكلّ الشّكر للسّيّد الوزير والزّميلة الصّحفيّة.. والغالب أنّه كذلك لأنّ تأويل الأمر بمجرّد سهو في تعبير الوزير، أو خلل من محرّرة الخبر غير مستساغ لسبب بسيط هو أنّ السّيرة الذّاتية التي أوردتها جريدة الشّعب ضمن تغطية المنتدى تنبئ عن مسيرة طويلة وحافلة تبدأ بالجانب الأكاديميّ الثريّ بالشّهادات والخبرات وتنتهي بالمناصب الرّسمية السّامية، وبينهما علاقة وثيقة بملفّ سوناطراك حيث كان الوزير يوسفي نائبا لمسؤول هذه المؤسّسة عام 1979 ومديرا عاما لها عام 1985.. كما أنّ الجريدة هي جريدة الشّعب الرّسميّة (يومية إخبارية وطنية تأسست في 11 ديسمبر 1962)، ولها تاريخ طويل لا يسمح لها بالخطأ في مثل هذه القضايا الحسّاسة، فهي

ليست جريدة هواة أو تجّار على شاكلة العشرات من الجرائد اليومية التّي تكاثرت في السّنوات الأخيرة وأثارت أسئلة عن سبب ظهورها بدل أن تكون روافد للإجابة عن أسئلة كثيرة في السّياسة والاقتصاد والتّاريخ والتّنمية وهموم المواطن اليومية.

لقد كان الوزير الدّكتور يوسف يوسفي في موقع المسؤولية بسوناطراك عام 1979، أي بعد ثماني سنوات فقط من تأميم المحروقات، ونعرفُ جميعا تلك الجهات الأجنبية المقصودة بالخطوة الجريئة التّي أقدم عليها الرّئيس الراحل هواري بومدين.. وعندما نعودُ إلى كلام الوزير السّابق وتحديده بأنّ "السّبب أنّه لم يُغفر للجزائر استرجاع سيادتها وبسط نفوذها على المحروقات"؛ ندركُ أنّ في الكلام فراغًا يجب أن يُملأ، لأنّ الانتقال من التّلميح إلى جهات أجنبية لم يرضها بسط الجزائر نفوذها على ثرواتها، إلى جماعات الإرهاب مباشرة يشعر القارئ، أو المستمع، أنّ شيئا من الكلام قد سقط من السّياق.

نقدّرُ الظرف الحسّاس الذّي تمرّ به الجزائر ضمن المحيط العربي ودول الجوار، وأكثر من ذلك علاقاتها بالدّول الغربية وتحديدا فرنسا الدّولة الاستعمارية السّابقة، لكنّ الحقيقة أكبر من الجميع، وشعبنا، على غرار شعوب أخرى، قد بلغ مرحلة الرّشد بعد خمسين عاما من الاستقلال، ووسائل الإعلام والاتّصال الحديثة

لم تترك أمام المواطن شيئا مستورا إلا وكشفته، وهكذا يحتاج المواطنُ إلى توضيحات أكثر صراحة حول التّدخل الفرنسيّ في مَالِي والهجوم على منشأة الغاز في تيقنتورين والجهات الخارجيّة التّي انزعجت قبل اثنين وأربعين سنة من تأميم المحروقات، وما زالت منزعجة على ما يبدو فراحت تعبثُ في حدودنا الجنوبية..؟؟

نريد الحقيقة حتى لا تُضاف حادثة تيقنتورين إلى قائمة أسرار التّاريخ الجزائريّ الحديث.

**2013-02-24**

# مَشَارِيعُ الْجَنُوب..
# أَسَاسٌ مَتِين

مشاريع تصل قيمتها الإجماليّة إلى ثلاثين ألف مليار سنتيم تعود إلى المخطّط الخماسيّ الحالي والذّي قَبْلَه في ولاية الوادي، إحدى ولايات الجنوب الرّائدة في عدّة مجالات.. ما الذّي حَدَثَ لتلك المشاريع وغلافها الماليّ الضخم..؟؟ هل تمّ إنجازها ورأت النّور وساهمت في التّنمية وحلّ المشاكل العالقة..؟؟ كلاّ إنّها في خانة التّأخير والتّأجيل والتّعطيل.. وبقيّة مصطلحات بيروقراطيّة وفساد الإدارة الجزائريّة.

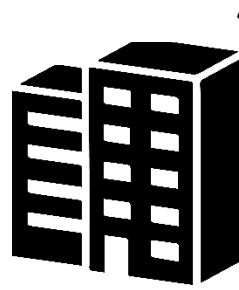

تأخّرُ هذه المشاريع الكبيرة والكثيرة أَدْخَلَ عدّة قطاعات في مشاكل متلاحقة، فهذه مقرّات مهترئة لم تعد تصلح لشيء، وتلك مؤسّسات تعليميّة تعاني الاكتظاظ، وهناك جامعة مقسّمة على عدّة جهات من المدينة، وحتّى قطبها الرّئيسيّ يشهدُ نقصا حادا في عدد القاعات والمدرّجات قياسًا بأعداد الطّلّاب المتزايدة.. وحدّث عن الطّرقات والأرصفة والتّهيئة العامّة ولا حرج.

ما السّبب وراء تأخّر هذه المشاريع في الوادي، وربّما في ولايات أخرى في مختلف جهات الوطن...؟؟

المواطنون يُلقون بأحمال هذا الفشل على لوبيّات الفساد في البلديّات والإدارة، كما يتحمّلها معهم الأعيان وجمعيات المجتمع المدنيّ والمجالس الولائية المتعاقبة التّي تحوّلت، على رأي البعض، إلى ما يشبه الفريق المساعد والمساند للإدارة والوُلاة على وجه التّحديد، دون نقد أو رقابة أو محاسبة جادّة..!!

الوالي السّابق وهو يغادر مؤخّرا اعترف أنّ نسبة إنجاز مشاريع التّنمية في الولاية تقدّر بنحو اثنين وخمسين في المائة فقط.. أي أكثر من النّصف بشيء لا يكاد يُذكر.. وهي مشاريع في قطاعات الأشغال العموميّة والطّاقة والمناجم والغاز والكهرباء والإدارة المحلية والبناء والتّعمير والنّقل والشّباب والرّياضة والصّحة والفلاحة والرّي والتّربية والبيئة.. أيّ أنّ هناك مشاكل جمّة تتخبّط

فيها جميع القطاعات لأنّها تعيشُ على الحالة التّي كانت عليها قبل سنوات، بينما زاد عددُ السّكان وتضاعفت الاحتياجات.

هذا نموذج فقط، والمؤكّد أنّ هناك نُسَخًا طبْقَ الأصل، وربّما تكون أكثر رداءة في ولايات وقطاعات أخرى، والحديث حولها وطرحها للنّقاش العام، في وسائل الإعلام وبين دوائر المسؤولية على مختلف مستوياتها، أمر بالغ الأهميّة بعد أن عَلَتْ أصواتٌ حكوميةٌ بوعود كبيرة الحجم والعدد في ولايات الجنوب، تشمل مستشفيات جامعيّة على غرار ما يوجدُ في العاصمة ومدن كبرى، وطرقات وسِكَكًا حديدية، فضلا عن مناصب الشّغل.

هذه الأصوات عَلَتْ إثر التّحرّكات الاحتجاجية التّي شهدتها بعض مناطق الجنوب، خاصة ولاية وَرِقْلَة حيث التّجمّع الذّي نظّمه البطّالون هناك ونجحوا من خلاله في إيصال رسالة سلميّة للجميع تؤكّد على الحقّ المشروع وتدفع، في الوقت ذاته، تُهَم المساس بالوحدة الوطنية وإثارة النّعرات الجهوية.

أصواتٌ مُقَدّرَة، ولو كانت متأخّرة، لكنَّ السّؤالَ المُوجّهَ بقوّة إلى السّادة الوزراء، والوزير الأوّل على وجه الخصوص، يدور حول الطّواقم الإدارية التّي ستقود هذه المشاريع الضّخمة لعدّة سنوات وتصل بها إلى برّ الإنجاز، ومن ثمّ تتكحّلُ برؤيتها أعينُ

المواطنين في ولايات الجنوب، بعد أن سئموا العيش على وعود تَلِدُ وعودًا مشابهة..!

سمعتُ مرّة كلامًا يُدمي القلوب من موظّف شابّ يعمل بإحدى الإدارات، حيث يتفنّنُ أركانُ الفساد في تعطيل المشاريع والعبث بالملفّات، والإبداع في وضع الدّواليب في عجلة التّنمية، وبينها أنّ أحد المسؤولين الذّين يملكون صلاحيّة التّوقيع على الملفّات، ولا أدري ما هو توصيفه الوظيفيّ، كان يتلاعبُ بالمشاريع عبر تأخير الرّد على المراسلات، ثمّ يردّ بإبداء سبب واحد فقط يبرّر رفضه للملف، وبعد أن يتدارك الموظفون، في جهة ما، الأمر ويراسلوا ذلك (الامبراطور) من جديد وقد اعتقدوا أنّها ساعة الفرج؛ يماطلُ في الردّ من جديد وبعد أشهر يعود إليهم بسبب جديد، وهكذا يظلّ ملفّ المشروع في حركة مكوكيّة لمدة سنتين أو أكثر، وتتأخّر البدايات والنّهايات وتتعفّن الأوضاع في قطاعات عديدة..!!!

سألتُ الموظّف عن سرّ قوّة ذلك الامبراطور، فلم يجد جوابا.. لكنّه أكّد لي أنّ الرّجل مَارَسَ (القذارة الإدارية) نفسها في ولاية أخرى قبل أن يُنقل إلى الولاية التّي حدّثني منها ذلك الشّاب الغيور.

إنّها مشاريع تاريخية ينتظرها الجنوب، ولا شكّ أنّ الذّين سيوقّعون عليها ويضعون حجر أساسها سيدخلون التّاريخ، لكن ذلك مرهون بتوقيعهم على مشاريع أخرى موازية تتعلّق بالإدارة وهياكلها وأخلاقياتها وممارساتها وطريقة عملها.

وقبل ذلك يحتاجون إلى توقيع قرارات حاسمة جدا في ميدان محاربة الفساد، غير ما نراه في التّصريحات والمقابلات الصّحفية ومؤتمرات ولقاءات لجان وهيئات مكافحة الرّشوة والمحسوبية والواسطة والفساد.. ودون ذلك سيكون حالنا أشبه بمن يخطّط لبناء عمارة ضخمة وعالية وجميلة على أرض هشّة ليس في مقدروها حمل طابق واحد.

سؤال آخر للسّادة الوزراء والمسؤولين السّامين:

هل تعتقدون أنّ ملفات المشاريع والمناقصات تعيشُ بأمن وسلام في أدراج مختلف إدارات الوطن الصّغيرة والكبيرة على حدّ سواء..؟

أم أنّ هناك أيادٍ تعملُ على إتلاف أو إحراق هذه الملفّات أَوّلًا بِأَوّل.

وهل تعتقدون أنّ المتسبّبين في تأخير المشاريع، أو تعطيلها أو إنجازها بغير المقاييس المتّفق عليها، قد ماتوا جميعا.. من الموظّف إلى المقاول إلى الجهة المتابعة وغيرهم..؟

إذا كان جميع هؤلاء قد ماتوا.. فالحمد لله فقد تخلّصنا من هذه الأعداد الضّخمة من الفاسدين، وإذا كان الوصول إلى الملفّات غير متاح لأيّ سبب من الأسباب فإلى العفو العام والبدء من جديد.. أمّا إذا كانت الثّالثة فلا عذر لكم في إطلاق مشاريع وأغلفة مالية خيالية، ولوبيات التّعطيل والفساد والنّهب تعيش آمنة مطمئنّة، بل تواصل السّير على الطّريق ذاته دون خوف من أحد، مع أنّ الأدلّة ضدّها متوافرة في الملفّات..

لا عذر لكم في تأخير إعلان المحاسبة والتّطهير لتبدأ المشاريع الجديدة على أساس متين من النّقاء والصّفاء.

**2013-03-24**

# الفهرس


| الموضوع | الصّفحة |
|---|---|
| إهداء | 05 |
| مقدّمة | 07 |
| تَسْوِيقٌ مجّانِيّ | 13 |
| بلادُنا لَيْسَتْ لِلْبَيْع | 19 |
| سَرَطَانُ الاسْتِيرَاد | 25 |
| وَلّى ذَلِكَ الزّمَن | 31 |
| مَقَاهِي الْعَزَاء | 37 |
| نَحْوَ القِبْلَةَ الأولَى | 43 |
| رُؤْيَةٌ عَادِيّة.. مِنْ مُروجِنا وصَحَارِينا | 49 |
| تَسْتَطِيعُون.. وَالشّعْبُ جَدِيرٌ بِالْأَمْر | 55 |
| تِيقِنْتُورِين.. وَتَأمِيمِ الْمَحْرُوقَات | 61 |
| مَشَارِيعُ الْجَنُوب.. أَسَاسٌ مَتِين | 67 |
| الفهرس | 73 |

## صَدَرَ لِلْمُؤَلِّف:

- قَضَايَا وَطَنِيَّة.. مَقَالَاتٌ فِي السِّيَاسَة
- قَضَايَا وَطَنِيَّة.. مَقَالَاتٌ فِي الثَّوْرَةِ وَالذَّاكِرَة
- قَضَايَا عَرَبِيَّة
- قَضَايَا دَوْلِيَّة
- قَضَايَا سُوفِيَّة
- 2010 خَوَاطِرُ سِيَاسِيَّة
- دَنْدَنَاتٌ ثَوْرِيّة
- اَلْفِرْعُونِيَّة.. تَجَلِّيَاتٌ مُعَاصِرَة
- دَنْدَنَاتٌ دِيمُقْرَاطِيّةٌ لِغَدٍ مُشْرِق
- ذِكْرَيَاتٌ وَمَوَاقِفُ مِنْ بِلَادِ الْعَجَم
- التَّنْمِيَّةُ الْبَشَرِيَّةُ الذَّاتِيَّةُ NLP فِي الْجَزَائِر
- وَمَضَاتٌ تَنْمَوِيَّة
- مِنْ أَرْوَعِ الْقِصَصِ فِي التَّحْفِيزِ وَالتَّغْيِيرِ وَالسَّعَادَةِ وَالنَّجَاح
- دَنْدَنَاتٌ فِي الإِحْسَاسِ وَالتَّفَاؤُلِ وَالتَّغْيِيرِ

**Innocent Skirmishes**

**National Affairs**

**Essays on the Edges of Economy**

By

Tahir Amara Ladghem

**SAMI**

**Printing & Publishing & Distributing**

**EL-OUED, ALGERIA**

**First edition**

**2025 AD / 1446 AH**

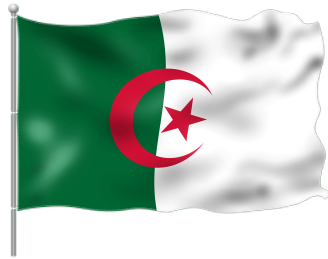

# قضـايا وطَنيّة

## مَقالات على حَوافّ الاقتِصاد

## National Affairs
## Essays on the Edges of Economy

**Tahir Amara Ladghem**

سهلٌ أن نكتب بقسوة على أنفسنا أو على غيرنا.. وسهلٌ أن نتشاءم بأقصى درجات التّشاؤم...!

لكن.. أن نَصِفَ الواقع ونعاني أحزانه، بشكل مباشر، أو عبر القراءة عن الآخرين وآلامهم.. ثمّ نحافظ على جذوة أمل وشعلة تفاؤل وما شابه ذلك..

هذا ما أتمنّى أنّني وُفِّقْتُ فيه من خلال كلمات وعبارات ومقالات هذا الكُتيِّب.

ISBN: 978-9969-574-61-6

9 789969 574616

سامي للطباعة والنشر والتوزيع